آفاق ١

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأربعاء - 29 ديسمبر 2010 - العدد 15037

Wednesday -29 December 2010 - Issue 15037

سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ومعوقات التنمية في اليمن

الحلقة 4

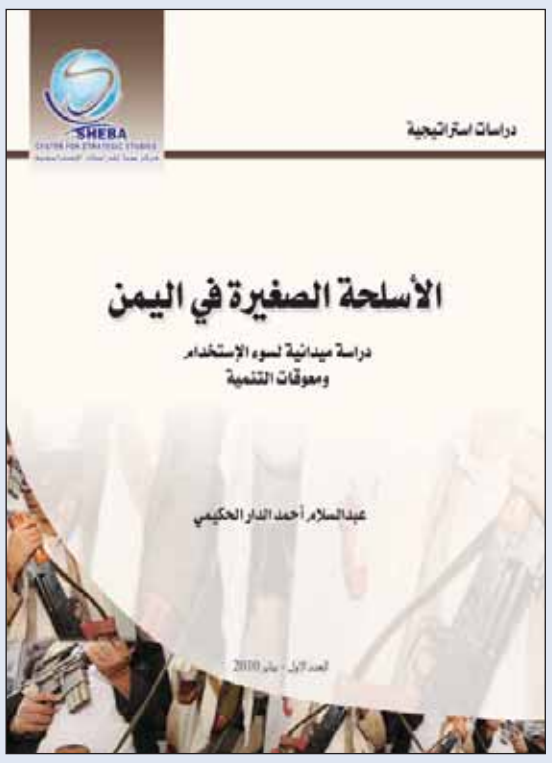

عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي

من الجدول رقم (35)، يتبين أن معظم أفراد العينة يتفقون على أن لهيمنة النظام القبلي دوراً في انتشار ظاهرة حمل السلاح الناري في اليمن، وإن كانت النسبة في الحضر أكثر من الريف، حيث بلغت النسبة لدى أفراد العينة الحضرية حوالي 80.0 ٪، بينما نجدها في الريف وصلت إلى 78.3 ٪، وبالرغم من أن التفاوت غير كبير؛ إلا أننا عندما قمنا ببعض المقابلات الشخصية، وجدنا أن بعض الشخصيات الاجتماعية في القبيلة تقول: "لولا بقاء النظام القبلي في اليمن لما كان للإنسان كرامته، والسلاح للرجل مصدر قوته وعزته"، وعقب على ذلك عند سؤاله على الأضرار الناجمة عن حمل السلاح بقوله:"صحيح هناك بعض النتائج السلبية، لكن ليست كلها بالضرورة تكون سلبية، فعلاً تقع حوادث خطأ وقتل، لكن ليس بشكل دائم، والشخص في اليمن لديه معرفة كبيرة بالسلاح، وعندما تحدث بعض الأخطاء فهي تعود لجهل صاحبها بكيفية استعمال السلاح".

يتبين من الجدول رقم (36)، أن غالبية أفراد العينة، ومن مختلف المستويات التعليمية يتفقون على أن هيمنة النظام القبلي على الأفراد في المجتمع اليمني تلعب دوراً في السيطرة عليهم، مما يساهم في نفس الوقت في زيادة ظاهرة حمل السلاح، وهذا الوعي من قبل الأفراد يدل على أن هناك إحساساً ببعض المشاكل والصعوبات التي يفرزها النظام القبلي، وهو بحد ذاته شيء إيجابي. ولكن عندما سألنا عدداً من أفراد العينة عن النظام القبلي، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى المحافظات الشمالية، صرح البعض بأن "للنظام القبلي إيجابياته، ومهما حصل فالإنسان يظل له مرجعيته الاجتماعية التي تتمثل في القبيلة، والنظام القبلي لا يفرض على الإنسان أن يحمل السلاح، لأن حمل السلاح يظل ضمن العادات والتقاليد الشعبية للمجتمع اليمني، والإنسان غير مجبر على أن يشتري سلاحاً إن كان لا يرى ضرورة له.

من الجدول رقم (37)، يتبين أن هناك بعض الإجابات الخاصة بوجهات نظر أفراد العينة حول العوامل الأخرى التي تساعد في انتشار ظاهرة حمل السلاح في اليمن، إلى جانب الأسباب المذكورة سابقاً، والتي تمثلت في: ضعف القضاء، وهيمنة النظام القبلي، وظاهرة الثأر، والعادات والتقاليد. إلا أن هناك إضافات قدمها هؤلاء الأفراد ممن أجابوا على هذا السؤال، والبالغ عددهم 464 شخصاً؛ أشار بعضهم إلى أن هناك أسباباً أخرى تساهم في انتشار هذه الظاهرة، تتمثل في أن السلاح أصبح ضرورياً لإبراز شخصية الإنسان اليمني، وأهميته الرمزية كزينة يتباهى به الفرد أمام الآخرين من أفراد المجتمع.

بينما أشار البعض الآخر إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر على انتشار هذه الظاهرة مثل: وجود جهات سياسية خارجية لديها رغبة في أن تظل اليمن تعيش حالة من الأزمات والقلاقل. وأشار البعض إلى أن عدم توفر الأمن يعد من أهم الأسباب لانتشار هذه الظاهرة، بينما أرجع البعض الآخر سبب ذلك إلى التوعية الخاطئة من قبل المجتمع، إلى جانب عدم رغبة بعض الشخصيات الاجتماعية في الحد من تسلح المواطنين، والبعض الآخر منهم أرجع ذلك إلى العادات والتقاليد.

وإلى جانب تلك الأسباب، فقد أكد عدد من الشخصيات الاجتماعية ممن تمت مقابلتهم، أن تواجد أسواق السلاح يعد من الأسباب الرئيسة في زيادة هذه الظاهرة؛ بينما أشار البعض الآخر إلى أن جهل الناس بمخاطر حمل السلاح، وما تركه من مآس هو السبب في استمرار هذه الظاهرة في مجتمعنا اليمني.

من خلال الإجابات السابقة يلاحظ فعلاً أن بعض تلك الأسباب التي تم ذكرها من قبل أفراد العينة، تعد من أهم الأسباب المساعدة في انتشار ظاهرة حيازة السلاح الناري في المجتمع اليمني، إلى جانب الأسباب الأخرى التي تم تناولها أثناء عرض الدراسة.

يتبين من الجدول رقم (38)، أن حوالي 86.2 ٪ من الذكور، و85.8 ٪ من الإناث أرجعوا سبب حيازة السلاح الناري في المجتمع إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي لها ضغط وإلزام على اتباعها من الأفراد، وعدم قدرتهم على الابتعاد عنها. لذا فظاهرة حيازة السلاح أصبحت من الظواهر الاجتماعية المنتشرة في اليمن، ولها إلى حد ما طابع من الإلزام على الأفراد، وبصفة خاصة أولئك الذين ينتمون إلى المجتمع القبلي.

من الجدول رقم (39)، يتبين أن معظم أفراد العينة على مستوى الريف والحضر عللوا سبب حيازة وحمل السلاح إلى عامل العادات والتقاليد الاجتماعية، بنسبة تراوحت86.7 ٪ في الحضر، 85.2 ٪ في الريف، أي أن ابناء المدينة والريف معاً يتفقون في الرؤية أن انتشار هذه الظاهرة يعود إلى العادات والتقاليد الاجتماعية، وذلك لما يشاهدونه من انتشار حيازة وحمل السلاح منذ ولادتهم سواء في الريف أو الحضر. ولهذا نستطيع القول إن هذه الظاهرة أصبحت ضمن السياق الاجتماعي العام في المجتمع اليمني.

يتبين من الجدول رقم (40)، أن معظم أفراد العينة، ومن مختلف المستويات التعليمية، يرون أن حيازة الأسلحة من قبل المدنيين في المجتمع اليمني يعود بشكل أساسي إلى عامل العادات والتقاليد الاجتماعية، وقد أفاد البعض بأن هذا ليس العامل الوحيد، وإنما هناك عوامل أخرى مسببة لانتشار هذه الظاهرة، وهذا ما تمت ملاحظته من إجابات المبحوثين عند تحليل إجاباتهم في الجداول التالية.

يتبين من الجدول رقم (41)، أن معظم أفراد العينة من كلا الجنسين أفادوا أن حيازة وحمل السلاح الناري في اليمن يعد مظهراً من مظاهر التباهي الاجتماعي، وهذا العامل هو الآخر من العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة حيازة السلاح، ولكنه ليس بالشكل الكبير، مثل عامل العادات والتقاليد الاجتماعية.

ونستنتج مما سبق أن عامل التباهي قد بدأ يأخذ شكله الاجتماعي بين الناس، وأصبح الناس يجرون وراء عملية التفاخر والتباهي أمام الآخرين في كل شيء، واستمر التباهي بحمل السلاح ما بعد فترة الستينيات من القرن الماضي في الريف والمدينة، حتى أن معظم الأفراد في المدن كانوا يلبسون المسدسات، ويتعمدون إظهارها كنوع من أنواع التفاخر أمام الآخرين، ومع نهاية التسعينيات تغير الأمر مع ظهور التلفون المحمول كوسيلة للتباهي.

ويمكن القول إن ظاهرة التلفون المحمول جاءت لتخفف من ظاهرة حمل المسدسات والآليات، وصار الناس يتباهون ويتفاخرون بها، ويبرز ذلك بشكل جلي من خلال مشاهدة الأفراد وهم يتجولون في المدن والأرياف وبأيديهم الهاتف المحمول. وانتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا ساعد على تقلص ظاهرة حمل السلاح فقط، أما حيازة السلاح فظلت مستمرة إلى اليوم، وصار يحتفظ بها في المنازل.

يلاحظ من الجدول رقم (42)، أن عامل التباهي بحيازة السلاح الناري وحمله، بدأت تأخذ طابعاً اجتماعياً بين الناس على مستوى الريف والحضر، ولهذا ما نشاهده من ارتداء للسلاح في المدينة أو الريف، أصبح ضمن التباهي والتفاخر أمام الآخرين، لكي يظهر الشخص بمظهر أكثر جمالاً، ويشعر بأنه الأكثر قوة من غيره، ولكن عندما قابلنا بعض الأفراد وسألناهم "هل ارتداؤك للسلاح من أجل التفاخر؟"، فأجاب: "بالنسبة لي لا؛ لكن هناك من يلبسه من أجل ذلك، لكن البعض يلبسه من أجل الحماية فقط، لأننا في هذا المحل لدينا قضايا (دم) مع محلات أخرى، وهذا ما يجعلني أحمله معي، ووالله لو لم توجد لدينا مشكلة الثأر، لن أحمله إلا في أوقات المناسبات فقط".

يلاحظ من الجدول رقم (43)، أن معظم أفراد العينة عللوا حمل السلاح وحيازته، بأنه من باب التباهي أمام الناس، ولكن هذه النسب لم تكن عالية كما هو الحال مع موافقتها على العوامل الأخرى مثل هيمنة النظام القبلي، والعادات والتقاليد، حيث وصل متوسط نسبة موافقتها إلى أكثر من 80 ٪، أما مع هذا العامل، فقد بلغ متوسط نسبة موافقتها حوالي 72.3 ٪، وبالرغم من انخفاض نسبة الموافقة؛ إلا أننا نستطيع أن نجعله ضمن العوامل الثانوية التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة.

يتبين من الجدول رقم (44)، أن كلا الجنسين من أفراد العينة يتفقون على أن حيازة السلاح وحمله هما من أجل الدفاع عن النفس فقط، مع اختلاف نسب الموافقة بين الذكور والإناث، إذ بلغت عند الذكور حوالي 88 ٪، بينما نجدها عند الإناث حوالي 84.5 ٪، وهذا يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع في الغرض من حمل السلاح، حيث وضع المجتمع قواعد وأعرافاً ينظم بها أي استعمال آخر للسلاح، ووضع غرامات لذلك.

من الجدول رقم (45)، يتبين أن معظم الأفراد في المجتمعين الريفي والحضري، يرون بأن من أهم أسباب حيازة السلاح الناري هو الدفاع عن النفس، ويلاحظ من النسب المرتفعة لإجاباتهم حول ظاهرة الحيازة، والتي تصل إلى 87.2 ٪ في الريف، و87.9 ٪ في الحضر؛ مدى الخوف الذي يعيشونه، وانعدام الشعور بالأمن لديهم، مما يجعلهم يلجؤون إلى حيازة السلاح لتحقيق حالة من الأمن والاطمئنان مع السلاح، على الرغم من أن حيازته لا تحقق الأمن، بل تزيد من حالة التهديد والعيش بدون أمن مستمر؛ لأنهم يلجؤون للسلاح لأخذ الحقوق المتنازع عليها، سواء على ملكية الأرض أو غيرها دون العودة إلى الأجهزة الأمنية والقضاء، ويعللون عدم لجوئهم إلى تلك الأجهزة بأنهم لن يحصلوا على حقوقهم، بل أنهم سيخسرون المال إلى جانب ملكيتهم للأرض، وهذا مما يؤكد الدعوة إلى تفعيل دور القضاء.

يتبين من الجدول رقم (46)، أن معظم أفراد العينة من مختلف المستويات التعليمية يجمعون على أن السبب في حيازة الأسلحة النارية في المجتمع اليمني تعود بدرجة أساسية إلى عامل الدفاع عن النفس، فالفرد في اليمن موكل إليه عملية الدفاع عن نفسه، ويعود ذلك لعدة أسباب من أهمها الخوف من الثأر الذي يهدد غالبية الأفراد، وخاصة الذين ينتمون إلى المناطق الشمالية، وبعض المناطق الجنوبية التي بدأت تشهد عودة هذه الظاهرة من جديد.

ومن اللافت للانتباه أن الأخذ بالثأر قد يطال أفضل فرد في القبيلة، وقد يكون هذا الفرد وصل إلى أعلى الدرجات من حيث المكانة الاجتماعية، والمؤهل العلمي والأكاديمي، وهذا يجعل الفرد الأفضل تعليماً مطلوباً أكثر من غيره من قبل أفراد القبيلة المطالبة بالثأر.

يتبين من الجدول رقم (47)، أن معظم أفراد العينة تتفق على أن عامل عدم تفعيل القوانين الخاصة بالحيازة، يساعد في انتشار ظاهرة حمل السلاح في اليمن. وكما ذكرنا سابقاً، فإن قانون الحيازة رقم (40) لسنة 1992، حدد أماكن الحيازة للأسلحة، ولكنه لم يمنع الحيازة؛ وبالرغم من وجود هذا القانون لكنه غير مفعل ولا يعمل به حتى الآن. لذا نتمنى من الجهات المختصة إعادة النظر في هذا القانون، وتفعيله لكي يساعد على التخفيف من انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا.

يتبين من الجدول رقم (48)، أن النظرة إلى عدم تفعيل قوانين الحيازة للسلاح الناري لا تختلف فيها أفراد العينة الريفية أو الحضرية، وهذا التأكيد من قبل معظم أفراد العينة، دليل واضح على أنه إذا تم تفعيل قوانين الحيازة، وإدخال بعض المواد، فإنها ستساهم بشكل مباشر، مع ما سيتم القيام به من قبل مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية من عمليات توعوية للأفراد، في الحد من انتشار هذه الظاهرة.

يتبين من الجدول رقم (49)، أن أفراد العينة من مختلف المستويات التعليمية لديهم الأمل في تفعيل القوانين الخاصة بالحيازة للحد من انتشار هذه الظاهرة، ومن خلال مقابلة بعض الأفراد ممن يحملون مستوىً تعليمياً عالياً حول الدور الذي سيلعبه تفعيل قوانين الحيازة للحد من انتشار ظاهرة حمل السلاح في اليمن، أجاب بقوله: "والله خلينا نكون صريحين مع بعض، أنت تعرف أن القوانين لدينا بالرغم من كون العديد منها ممتازة، ولا توجد في عدد من الدول المتقدمة؛ ولكن هل رأيت بأن لهذه القوانين وجوداً في الواقع، أو أنك تشعر بأنها تطبق وتحترم من قبل الجميع، ولهذا أقول بأننا في حاجة إلى تفعيل كل القوانين، وليس قوانين حيازة الأسلحة النارية فقط".

من هذه الإجابة للمبحوث نستنتج بأننا في حاجة فعلاً إلى إعادة النظر في القوانين الخاصة بحيازة السلاح، وتفعيلها بشكل يمنع من انتشاره، وبيعه، والحد من الرخص التي تمنح لبعض الأفراد.

يتبين من الجدول رقم (50)، والخاص بوجهة نظر أفراد العينة على مستوى الريف والحضر، حول الأسباب الأخرى التي تساهم في انتشار ظاهرة الحيازة وحمل السلاح الناري في المجتمع اليمني، وتمثلت في:

-أن حيازة وحمل السلاح ضروري للزينة الخاصة بالرجل اليمني، والغالبية ذكروا هذا السبب بنسبة 79.6 ٪، وهو ما يؤكد أن حيازة السلاح تدخل ضمن السياق العام للنظام الاجتماعي في اليمن.

-هناك من أرجع الأسباب في انتشار السلاح إلى جهل الناس بخطورته، وظهر ذلك بشكل كبير لدى أفراد العينة الحضرية بنسبة عالية تجاوزت 75 ٪.

- البعض أشار إلى أن السبب يعود إلى النزاعات والخلافات بين الأفراد في المجتمع دون أن تجد لها حلولاً تساعد على الحد من انتشار هذه الظاهرة.

-ومنهم من أشار إلى أن سبب انتشار هذه الظاهرة يعود إلى عدم تفعيل دور القضاء في حل قضايا الناس.

-بينما أفاد البعض بأن سبب انتشار هذه الظاهرة في المجتمع يعود إلى عامل العادات والتقاليد، وهذا العامل قد تم تحديده لأفراد العينة في الاستبيان.

-وأكد البعض منهم أن السبب يعود إلى عامل شخصي؛ هو التفاخر والتباهي أمام الآخرين.

-وأرجع البعض السبب إلى الدفاع ضد المعتدي، وهنا اختلف الأمر بين أفراد العينة حول من هو المعتدي، فأشار البعض إلى أن المعتدي؛ هو المعتدي الخارجي على الوطن، وأشار البعض الآخر إلى أنه شخص يعتدي على ممتلكاته الخاصة، وأشار بعد ذلك إلى المعتدي الخارجي على حرمة الوطن ومكتسباته، ورد الفعل هذا جاء لدى أفراد العينة بعد الاعتداء على العراق واحتلاله، وكان لهذا العمل رد فعل قوي عند أفراد المجتمع، وزاد من حدة عملية الحيازة عند بعض الأفراد، وهذا ما تم استنتاجه أثناء عملية المقابلة مع معظم أفراد العينة؛ كون البحث تزامن مع فترة الاعتداء والاحتلال الأمريكي للعراق.

ومن خلال تلك الإجابات نستنتج أن الأسباب المؤدية للحيازة كثيرة، منها العادات والتقاليد، وعدم تفعيل القوانين الخاصة بالحيازة، وكون السلاح يدخل ضمن الزينة للمظهر العام للرجل اليمني، وكذا للدفاع عن النفس. وهذا ما أكدته دراسة الحالة لإحدى السجينات التي أفادت أنها قتلت أخا زوجها عندما حاول الاعتداء عليها في منزلها مما أدى بها الأمر إلى الدفاع عن شرفها وأخذت السلاح الخاص بزوجها المسافر وقتلته به، وكل تلك الأسباب وغيرها تعطينا دلالة واضحة بأن حيازة الأسلحة في المجتمع اليمني تختلف عن غيره من المجتمعات الأخرى في العالم، أي أن لليمن بعض الخصوصيات تميزه عن غيره.

ثانياً: سوء الاستعمال للأسلحة الصغيرة من خلال تجربة أفراد العينة

في هذا المحور سيتم التعرف على الأسباب المؤدية إلى سوء استعمال الأسلحة الصغيرة في اليمن، وما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية

تجنب ري النبات أثناء درجات الحرارة العالية في ساعات النهار

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن Water in Yemen 2011